قضايا

عند الحديث عن «اليوم التالي» للحرب، يتجّه الكتّاب والمحلّلون إلى تبنّي أو سرد الرؤى الإسرائيلية. في المُقابل، هناك استعراض خجول، بل ويكاد يكون معدوماً لشكل «اليوم التالي» كما تريده حركة حماس. وذلك لا يُقلّل من أهمية استعراض الخطط الإسرائيلية لذلك اليوم

حماس ... ماذا بعد؟

«اليوم التالي» للحرب [2/2]

جميل مازن شقورة

فلسطينيون يخلون مخيم البريج للاجئين بعد إخطار إسرائيلي بعملية عسكرية، 2024/7/28 (الأناضول)

يُركز هذا الجزء على السيناريوهات المُتحمَلة لمستقبل إدارة قطاع غزّة، ويهدف إلى تحليل الرؤى المختلفة حول من سيكون الحاكم القادم لقطاع غزّة، وماهية طبيعة الحكم بعد الحرب؟ وما يتفرع من هذا السؤال من تساؤلات أخرى متعلّقة بعودة السلطة الفلسطينية للسيطرة على غزّة، أو دخول قوّات دولية للمساعدة في إدارة القطاع؟ أم ستعود حركة حماس لفرض سيطرتها على القطاع مرّة أخرى؟

عند الحديث عادةً عن «اليوم التالي» للحرب، يتجّه الكتّاب والمحلّلون إلى تبنّي أو سرد الرؤى الإسرائيلية، واستعراض وجهة النظر الإسرائيلية. في المُقابل، هناك استعراض خجول، بل ويكاد أن يكون معدوماً لشكل «اليوم التالي» كما تريده حركة حماس. وذلك لا يُقلّل من أهمية استعراض الخطط الإسرائيلية لذلك اليوم، وينطلق المقال هنا نحو تصوّرات حركة حماس، في محاولة بناءِ نظرةٍ استشرافيةٍ لما قد يحصل عند إعلان وقف إطلاق النار بين الطرفَين.

بالنسبة لإسرائيل، هناك حالة انقسام داخلي في ما يتعلق بـ«اليوم التالي»، ولديها ثلاثة توجّهات. الأول يهدف إلى التركيز على الاستيطان في غزّة، وتهجير سكّانها، وهو ما يطمح إليه اليمين المُتطرّف ممثّلاً بالوزيرين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش. أمّا بالنسبة للتوجّه الثاني، فتطالب إسرائيل بأن تكون هناك حرّية حركة عسكرية لها داخل قطاع غزّة من خلال إقامة منطقة عازلة، وبقاء الجيش الإسرائيلي على الحدود المتاخمة، ويتبنّى نتنياهو هذا التوجّه. أمّا التوجّه الأخير، الذي يُمثّله وزير الأمن يوآف غالانت، فيفضّل التوصّل إلى اتفاق مع «حماس»، وتجنب الاحتلال المباشر، لأنّ ذلك فيه خطر على «أمن إسرائيل»، ولكنه يرى أن على أيّ جهة ستدير القطاع أن تكون مدعومة دولياً، وألّا تكون في عداء مع إسرائيل.

في المستويين الدولي والإقليمي، وفقاً لتسريبات، كان هناك توجّه لنشر قوات عربية أو دولية في قطاع غزّة، بحسب مُقترح مشترك بين إسرائيل والولايات المتّحدة. في هذا الإطار، أعلنت السعودية تأييدها إرسال قوات دولية إلى القطاع، على لسان وزير خارجيتها خلال اجتماعات المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، بينما عبّرت حركة حماس في تصريح صحافي، في 29 يوليو/ تمّوز الماضي، عن رفضها أيَّ خطط تسعى إلى تجاوز الإرادة الفلسطينية، وأنّها لن تسمح بأيّ وصاية أو فرض أيّ حلول ومعادلات خارجية، بناء على رغبة الشعب الفلسطيني، وأنّ أيَّ قوىً تُفرض على قطاع غزّة ستعامل بوصفها قوّة احتلال، حتّى وإن كانت قوّةً عربية. في حين رفض الأردن إرسال قوّات تحلّ في مكان القوات الإسرائيلية في قطاع غزّة، كما عبّرت مصر عن رفضها إرسال أيّ قوّات إلى قطاع غزّة، وأكّدت أنّ ترتيب أوضاع قطاع غزّة شأنٌ فلسطينيٌ خالصٌ.

أمّا في الصعيد الفلسطيني، فأكّد المصدر الخاص في حركة حماس أنّ الحركة لديها استراتيجية مُحدّدة، تتعلّق بـ«اليوم التالي» للحرب. وأوضح المصدر أنّ الحركة تتبنّى ثلاثة خيارات رئيسة للتعامل مع الوضع المستقبلي لقطاع غزّة. الخيار الأول، وهو الخيار المُفضّل لدى الحركة بحسب المصدر، تشكيل حكومة تكنوقراط من خبراء وطنيين، يكون أعضاؤها مستقلّين وغيرَ مرتبطين بأيّ حزب سياسي، سواء من «حماس» أو من أيّ فصيل آخر. تكتسب هذه الحكومة أهمّيتها من خلال ملفّ إعادة الإعمار وإدارة آثار الحرب، بالإضافة إلى التمهيد لإجراء انتخابات فلسطينية شاملة، وفقاً لجدول زمني متّفق عليه بين جميع الفلسطينيين. بالنسبة لدور «حماس»، سيتمحور حول تعزيز البنية البيروقراطية في القطاع، وضبط الأمن لمنع الجريمة. أمّا في ما يتعلق بمرجعية هذه الحكومة، ترى الحركة أن تكون مرجعية هذه الحكومة هي منظّمة التحرير الفلسطينية شرط انضمام كلّ من «حماس» و«الجهاد الإسلامي» إليها، من دون فرض أيّ شروط عليهما. من المتوقّع أن يواجه هذا الخيار العديد من العراقيل، التي سيضعها الاحتلال الإسرائيلي، لأنّه من الممكن أن يفرض شروطاً تضع «حماس» في موقف صعب، مثل خروج بعض قيادات الحركة من قطاع غزّة شرطاً للتوصل إلى اتّفاق وقفِ إطلاق النار، وهو ما كان مطروحاً على طاولة الوسطاء في مرحلة من المراحل، بحسب التسريبات في حينه، أو مطالبة الاحتلال بتقديم ضمانات من الوسطاء بعدم مشاركة «حماس» في أيّ هياكلَ إداريةٍ مستقبليةٍ للقطاع، وذلك ما سيُهدّد أيّ عملية سياسية مستقبلاً في قطاع غزّة، وسيهدّد ملفّ إعادة الإعمار بشكل حقيقي. كما سيواجه هذا الخيار عراقيل داخلية من خلال منظّمة التحرير وحركة فتح، إذ تقف الرئاسة الفلسطينية بقيادة محمود عبّاس متمسّكة بشروطها، برفض انضمام حركتي «حماس» و«الجهاد» إلى المنظّمة، من دون تنازل عبّاس عن اخضاعهما لشروط الرباعية الدولية، والتخلّي عن السلاح، كما أنّه تراجع عن المبادئ التي تم الاتفاق عليها بين الفصائل الفلسطينية، التي وَقّعتها حركة فتح في العاصمة الروسية موسكو في الأول من مارس/ آذار، وكان الهدف من الاجتماع عقد جولات حوارية للوصول إلى وحدة وطنية شاملة تضم القوى كافّة، والفصائل الفلسطينية، كان الانسحاب متمثّلاً بقرار أبو مازن تشكيل حكومة بقيادة محمّد مصطفى بقرار أحادي الجانب.

وفي مقابلة أجريتها مع رئيس مكتب العلاقات الوطنية في حركة حماس حسام بدران، لصالح هذا المقال، أكّد بدران أنّ خيار «حماس» الأول لليوم التالي في غزّة هو حكومة كفاءات وطنية، رفض تسميتها بحكومة تكنوقراط، وأن مرجعيتها الفصائل الفلسطينية كافّة، وليست منظّمة التحرير، ويرى أنّ هذا الخيار بعيدُ المنال إلى حدّ ما بسبب تعنّت كلّ من حركة فتح ومنظّمة التحرير، بسبب سيطرة وتفرّد محمود عبّاس على قراريهما السياسيين.

> هناك توجّه يُمثّله يوآف غالانت، يفضّل التوصّل إلى اتفاق مع «حماس» وتجنب الاحتلال المباشر، لأنّ ذلك فيه خطر على «أمن إسرائيل»

> عبّرت «حماس» عن أنّها لن تسمح بأيّ وصاية، وأنّ أيَّ قوىً تُفرض على قطاع غزّة ستعامل بوصفها قوّة احتلال، حتّى وإن كانت عربية

أما الخيار الثاني، فيُعتبر بديلاً في حال فشل الخيار الأول، يتضمّن تشكيل إدارة محلّية لقطاع غزّة، على أن تتولّى مسؤوليتها كفاءات سياسية من القطاع، تتولّى المهام المُتمثّلة في إعادة تنظيم الحياة في قطاع غزّة، وإعادة الإعمار، مع التأكيد على استقلالية الأعضاء السياسيين في هذه الإدارة. بالنسبة إلى هذا الخيار، الذي شبّهه بدران بـ«بلدية كبيرة»، هو الأقرب للواقع، برأيه، ولديه فرصٌ أكبر من الخيار الأول. أمّا بالنسبة إلى الخيار الثالث والأخير، الذي تراه «حماس»، على لسان بدران، فيتمثّل في استعادة السيطرة على قطاع غزّة. قال لي بدران إنّ هذا الخيار سيأتي لا محالة فور انتهاء الحرب، وقال إنّه حتى خلال الحرب الجارية، وعند انسحاب الجيش الإسرائيلي من أيّ منطقة في قطاع غزّة، فإنّ حركة حماس هي التي ستعود إلى السيطرة على المنطقة، وإعادة تنظيم الأمور البيروقراطية والحياتية للناس هناك، ويرى أنّ ذلك سيحصل فور انتهاء الحرب، بوصف «حماس» هي القوّة الوحيدة في قطاع غزّة التي تستطيع إعادة فرض النظام.

أكد بدران خلال المقابلة أنّ ترتيب الخيارات كما تراها الحركة كالتالي: الخيار الأول والمرجّح تحقيقه في أرض الواقع، هو إعادة سيطرة حركة حماس على قطاع غزّة لتسيير الأمور البيروقراطية والحياتية، وأنّها في الوقت ذاته ستعمل على الوصول إلى حكومة من الواجهات الوطنية في قطاع غزّة (الخيار الثاني)، وبعد تحقيق ذلك، ستسعى الحركة جاهدةً إلى الوصول لتشكيل حكومة الكفاءات الوطنية من خلال التنسيق مع مكوّنات الشعب الفلسطيني السياسية كافّة، وعلى وجه الخصوص حركة فتح ومنظّمة التحرير.

رغم الجهود المبذولة، لم تُحقّق حرب الابادة في قطاع غزّة أهدافها المُعلَنة بالكامل، وتظلّ المفاوضات المستقبلية بين الأطراف ذات أهمّية حاسمة لإيجاد حلول دائمة وإدارة النتائج المترتّبة على هذه الحرب. بينما ستواجه «حماس» تحدّيات كبيرة في المستوى المحلي، وفي المستوى الإقليمي والدولي. في السياق الفلسطيني الراهن، تظهر خيارات حركة حماس للمستقبل إمكانات واعدة، لكنّها تواجه عقبات بالغة التعقيد تحول دون تحقيقها بسهولة، فمن المتوقّع أن تواجه رؤية «حماس» لـ«اليوم التالي» بالرفض من حركة فتح ومنظّمة التحرير المتمثل رأيهما، والمنحصر، بقرار محمود عباس، وهذا ما سيقوّض الوصول إلى الخيار الأول (حكومة الكفاءات الوطنية). أمّا في المستوى الإقليمي والدولي، فتُؤكّد «حماس» رفضها أيّ ترتيبات أو هياكل إدارية تُفرض عليها من دون موافقتها المسبقة، وذلك لأنّها القوّة الفاعلة الوحيدة في حكم قطاع غزّة، وتتمسّك بأنّها الجهة المسيطرة على الأوضاع الداخلية، إذ ستقوم الحركة بالسيطرة الأمنية على القطاع فور إعلان انتهاء الحرب، وذلك بغرض استعادة السيطرة الأمنية والحياتية، مُعبّرة عن نيتها توفير الأمن، واستعادة الحياة الطبيعية، تمهيداً لوصول حكومة تكنوقراط إلى الحكم وتحقيق الانتخابات الشاملة.

بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أنّ حركة حماس ستقوم بالدمج بين الخيارين الثاني والثالث، فمن المُتوقّع فور انتهاء الحرب على غزّة، وبطبيعة الحال، أن تفرض الحركة سيطرتها على قطاع غزّة لإعادة ضبط النظام العام، وتسيير الحياة اليومية للناس، وعودة الخدمات الحكومية. بالإضافة إلى أنّها ستخضع للضغوطات الداخلية والإقليمية والدولية، لتسليم الحكم لجسم سياسي يكون (في الأقلّ في العلن)، لا علاقة له بالحركة، وذلك من أجل ضمان إعادة إعمار القطاع، لأنّ ملفّ إعادة الإعمار يُعدُّ التحدّي الأكبر للحركة داخلياً، ويُهدّد حكمها للقطاع بشكل حقيقي. وبناء على هذه الضغوطات ستستجيب الحركة وتقوم بتشكيل جسم محلّي من قطاع غزّة من المكونات السياسية كافّة، وسيكون بعيداً سياسياً عن الحركة، فتضمن «حماس» إعادة الإعمار في قطاع غزّة وتسهيل الأمور الحياتية للناس، ولاحقاً من الممكن أن تقوم الحركة بفرض سيطرتها على قطاع غزّة بعد انتهاء مهمّة هذا الجسم، في حال تضاربت المصالح بين هذا الجسم السياسي الجديد والحركة. أمّا في حال كان هذا الجسم لا تتعارض مصالحه مع مصالح حركة حماس، فسيستمر في تسيير الأمور المدنية والحياتية للناس من دون أيّ دور سياسي، وسيعمل من دون عقبات أو قيود من الحركة، وستكون حركة حماس بمثابة الحكومة العميقة لهذا الجسم، وستكون هي المسؤولة عن أيّ ترتيبات سياسية تتعلّق بمستقبل القطاع وليس هذا الجسم السياسي الجديد، الذي قد يقتصر دوره على الإشراف على عملية إعادة الإعمار، وعلى إدخال المساعدات، وعلى تنفيذ المشاريع الإغاثية والإنسانية بعد انتهاء الحرب.

(باحث فلسطيني)

حكومة تكنوقراط

أكّد مصدرٌ خاص في حركة حماس أنّ الخيار المُفضّل للحركة، المتعلّق بـ«اليوم التالي» للحرب في قطاع غزّة، تشكيل حكومة تكنوقراط من خبراء وطنيين، مستقلّين غير مرتبطين بأيّ حزب سياسي، تكتسب أهمّيتها من ملفّ إعادة الإعمار، بالإضافة إلى التمهيد لإجراء انتخابات فلسطينية شاملة، وفقاً لجدول زمني متّفق عليه بين جميع الفلسطينيين. وبالنسبة لدور «حماس»، فسيتمحور حول تعزيز البنية البيروقراطية وضبط الأمن لمنع الجريمة، و تكون مرجعية هذه الحكومة منظّمة التحرير الفلسطينية، شرط انضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها.